الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل على الشعب العربي الفلسطيني

د. محمود أبوالرب*

* كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم الاقتصاد/ جامعة النجاح الوطنية.

ملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل على الشعب العربي الفلسطيني.

وقد بينت النتائج إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل شملت جميع محافظات الضفة الغربية، وكان اشدها وطأة على قلقيلية وسلفيت والقدس وبيت لحم وجنين وطولكرم ورام الله، وقد تركزت أهم الآثار الاقتصادية للجدار العنصري الفاصل على فقدان أراضي زراعية تشكل مصدر الدخل المحلي، وإغلاق منشات اقتصادية، والانقطاع عن العمل في إسرائيل. أما آثار الجدار على القطاع الزراعي، فقد تمثلت في فقدان أراضي مزروعة، والسيطرة على مصادر المياه، وفقدان المراعي وتراجع تربية الحيوانات. أما آثار الجدار العنصري الفاصل على صعيد الأوضاع الاجتماعية فقد تمثلت في تردي الخدمات الصحية والتعليمية، والتهجير، والانفصال عن الأهل والأقارب.

Abstract

The Direct Economic and Social Impacts of the Racist Separation Wall upon the Palestinian Arab people

This research endeavors to unravel the direct economic and social impacts of the racist separation wall upon the Palestinian Arab people. The results show that the direct economic and social impacts of the wall encompassed all West Bank governates. But Qalqilia, Salfeet, Jerusalem, Bethlehem, Jenin, Tulkarem, and Ramallah were the most affected areas. The main economic impacts included the loss of arable and, which is the main source of local income, the closure of economic facilities, and the cessation of work in Israel. The aftermath of the separation wall on the agriculture included the loss of arable land and water sources, forfeiture of pastures, and the fallback of the animal sector. The social consequences included the worsening of health and education services, displacement and separation from families and relatives.

مقدمة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من أزمة حادة، لم يشهدها من قبل، بسبب الإجراءات القمعية والتعسفية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تحرك الشعب الفلسطيني وعناصر إنتاجه، حيث جزأت السوق المحلي، وقامت بإغلاق المناطق ومحاصرتها وفرض منع التجول عليها، وهدمت العديد من المنشات الاقتصادية وجرفت الأراضي الزراعية وصادرتها وأغلقت سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين. بجانب هذه الإجراءات العدوانية تفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الحد الأدنى من السياسات الاقتصادية الكفوءة لإدارة الاقتصاد المحلي وأزمته.

لقد انخفض معدل الإنتاج المحلي حوالي (٤٠٪) مع نهاية عام ٢٠٠٢ مقارنة مع ٢٠٠٠ متجاوزا بذلك مقياس ميزان الخسائر الاقتصادية التي عانت منها الولايات المتحدة في فترة " الكساد العظيم " ، والأرجنتين خلال الانهيار الأخير. (البنك الدولي. حزيران ٢٠٠٤). فقد ارتفع معدل البطالة إلى (٣, ٣٤٪)، كما ارتفعت نسبة الفقر إلى (٢, ٥٦٪) في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تموز ٢٠٠٤) في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جاء تنفيذ بناء الجدار العنصري الفاصل ليعمق حده الأزمة ويفرض على الشعب الفلسطيني واقعا جديدا، مبددا إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة . إن بناء الجدار العنصري الفاصل جاء ترجمة لفكرة صهيونية طرحت منذ سنوات، وان أسبابا سياسية ومالية وجيوسياسية حالت دون تنفيذه من قبل (نظير مجلي وعماد شقور، ٢٠٠٣).

لقد تم الإعلان رسميا عن المباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى من بناء الجدر العنصري الفاصل في ٢٣ حزيران .٢٠٠٢ يبلغ طول الجدار العنصري الفاصل بشقية الإسمنتي والأسلاك الشائكة حوالي (٧٦٠ كيلومتر)، ويتراوح عرضة بين (٦٠ – ١٠٠) مترا، وبارتفاع يصل إلى (٨) أمتار، ويستهدف الاستيلاء على حوالي (٥٨٪) من مساحة أراضى الضفة الغربية. وسيقسم الجدار العنصري الفاصل الضفة الغربية بعد عزل القدس عن محيطها إلى ثلاث مناطق أولا : المنطقة الشرقية وتمتد على طول غور الأردن وبعمق (١٥ – ٢٠) كيلومتر مربع، وبمساحة (١٢٣٧) كيلومتر مربع، أي ما يعادل (٩, ٢١ ٪) من مساحة الأراضي الفلسطينية.

ثانيا : المنطقة الغربية وتمتد بموازاة الخط الأخضر، وبعمق (٦ - ٢٠) كم داخل الضفة الغربية، وبطول (٣٦٠) كم، وبمساحة (١٣٢٨) كيلومتر مربع، أي ما يعادل (٢٣,٤٪) من مساحة الأراضي الفلسطينية. ثالثا مناطق الحكم المحلي الذاتي المحاطة بالأسوار والحواجز والأسلاك والخنادق، وسيتم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث عشرة منطقة منعزلة، و (٦٤) معزل (غيتو)، حيث تفتقد هذه المناطق إلى التواصل الجغرافي، وتحتاج حركة الأشخاص والسلع بينها إلى تصاريح تصدرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. (الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، ٢٠٠٤، وغانية ملحيس، ٢٠٠٣). لقد اثر الجدار العنصري الفاصل اقتصاديا واجتماعيا على حوالي (٢٢,٦٪) من أفراد العينة بشكل مباشر و(٤٠,٧٪) بشكل غير مباشر. وسوف يتم التركيز في هذا البحث على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للجدار العنصري الفاصل. يتكون هذا البحث من المقدمة والإجراءات العلمية المستخدمة في البحث وخصائص العينة واثر الجدار العنصري الفاصل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات وفي النهاية تم استنتاج بعض النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

احدث الجدار العنصري الفاصل مجموعة من المشاكل المباشرة وغير المباشرة على السكان الفلسطينيين، وستهتم هذه الدراسة بالآثار المباشرة على السكان. وقد تباينت هذه الآثار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت التجمعات السكانية التي أقيم الجدار على أراضيها الأكثر تضررا اقتصاديا واجتماعيا. وتمثل ذلك في فقدان مصدر الدخل المحلي لعدد كبير من الأسر ومصادرة الأراضي وتدمير وإغلاق منشات اقتصادية والسيطرة على مصادر المياه. كما قطع الجدار العنصري الفاصل أوصال التجمعات السكانية مما أدى إلى تفاقم المشاكل التعليمية والصحية في مختلف محافظات الضفة الغربية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، لبناء الجدار العنصري الفاصل، على الشعب العربي الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة للوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لبناء الجدار العنصري الفاصل. مما يساعد أصحاب القرار والمؤسسات الرسمية والشعبية والأسر على اتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة الآثار السلبية التي فرضها الواقع الجديد.

فرضيات الدراسة

١ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٫٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وفقدان أراضي زراعية، إغلاق المنشآت الاقتصادية، الانقطاع عن العمل في إسرائيل، فقدان أراضي الرعي وتراجع تربية الحيوانات.

٢ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٫٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وتردي الخدمات التعليمية، تردي الخدمات الصحية، التهجير، الانفصال عن الأهل.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على جميع محافظات الضفة الغربية التي تأثرت من بناء الجدار العنصري الفاصل لغاية ٢٠٠٤ .

الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح للدراسات السابقة المشابه لموضوع الدراسة الحالية وأهدافها ومتغيراتها، مستخدما البحث الآلي المحوسب والتقليدي اليدوي. فيما توفر من معلومات فان الدراسات العلمية التي تهتم بتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لبناء الجدار العنصري الفاصل لا تزال نادرة. لذلك حاول الباحث الاستفادة من بعض الدراسات العامة في تاطير مشكلة الدراسة وأدواتها والوسائل الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وتفسيرها.

في دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد الوطني حول اثر بناء المرحلة الأولى من جدار الفصل العنصري على القطاعين التجاري والصناعي في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية عام

٢٠٠٤، والتي اهتمت بتقدير أثاره على المنشات التجارية والصناعية والتسويق والعمالة والطاقة الإنتاجية والتكاليف. وقد أجملت الدراسة أهم الآثار التي ترتبت على القطاعين التجاري والصناعي بما يلي: التدمير المباشر للمنشات الصناعية والتجارية في منطقة باقة الشرقية ونزلة عيسى، والتوقف عن العمل أو التفكير في الإغلاق، انخفاض المبيعات، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الطاقة الإنتاجية غير المستغلة إلى اكثر من (٥٠٪)، وخفض الأجور وتسريح العمال.

وفي كتاب صادر عن شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية بعنوان " جدار الفصل العنصري في فلسطين ٢٠٠٣ "، وضح ماهية الجدار وتأثيره على المجتمع الفلسطيني ومصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار والمياه كما تناول التحليل الجانب القانوني الإنساني العالمي وقانون حقوق الإنسان.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مسحا للتجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية والتي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حتى نهاية شهر آذار ٢٠٠٤، ونشر نتائجه في تموز ٢٠٠٤. وقد جاء هذا المسح استكمالا للأنشطة والمسوح التي ينفذها الجهاز ضمن تطوير نظام المراقبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لآثار جدار الضم والتوسع بشكل خاص ولآثار الإجراءات الإسرائيلية الأخرى بشكل عام على المجتمع الفلسطيني. حددت نتائج المسح موقع التجمعات الفلسطينية من جدار الضم والتوسع، ومدى توفر خدمات البنية التحتية الأساسية، ومرافق التعليم والصحة، ومراكز ثقافية وترفيهية. كما حدد المسح مساحة الأراضي المصادرة، وعدد الأفراد الذين تم تهجيرهم، عدد المباني والمنشات الاقتصادية التي تم هدمها وتدميرها وإغلاقها وأبار المياه التي تم مصادرتها.

قام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني بنشر تقرير في المراقب الاقتصادي عدد ١٠ كانون أول ٢٠٠٣ (ماس) حول جدار الفصل العنصري الإسرائيلي أعدته د.غانية ملحيس، مقدم لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، في أيار عام ٢٠٠٣. ركز هذا التقرير على خطة الفصل العنصري الإسرائيلية لعزل القدس عن الضفة الغربية، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية وتجزئتها إلى معازل منفصلة. كما تعرض التقرير إلى مراحل تنفيذ الجدار العنصري الفاصل والانعكاسات الأولية وتأثيراته المحتملة.

وفي دراسة أعدها مجلي وشقور استعرضت الجذور الأيديولوجية والسياسية والاستراتيجية للفصل، وأسبابه، وثمنه وأهمية، وكما استعرضت الخطة العملية للفصل.

وقد استخلصت هذه الدراسة إن فكرة الفصل وبناء الجدار، هي فكرة سياسية وليست أمنية وان الجدار هو جدار سياسي. وفي ظل الظروف التي فرضتها انتفاضة الأقصى ترى الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار حلا سياسيا من شانة رسم الحدود النهائية والدائمة للكيان الفلسطيني المنتظر.

وفي تقرير على موقع أريج الإلكتروني بعنوان " لحملة المناهضة للجدار العنصري – وقف الخنق الإسرائيلي لفلسطين " تناول منطقة الجدار الفاصل ومساره وتأثيره على رسم الحدود المستقبلية كما تعرض هذا التقرير إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية على الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى أثرة على المياه والبيئة كما تعرض إلى الجوانب القانونية للجدار كما تناول التقرير حالات خاصة بالبحث مثل قرية جيوس وفرعون في محافظة طولكرم وقبر راحيل في بيت لحم.

بينت دراسة للبنك الدولي بعنوان " الفصل، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات " في حزيران ٢٠٠٤، إن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين تقترب من كارثة واستنتجت الدراسة أن الفلسطينيين يواجهون أسوأ حالة ركود اقتصادي في تاريخهم المعاصر. وان السبب الرئيسي لذلك ينبع من القيود الإسرائيلية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والإنتاج والبضائع. كما وأظهرت الدراسة أن هناك تدهورا حادا في الناتج المحلي، وتراجعا في الدخل وارتفاعا في معدل البطالة والفقر. كما أكدت الدراسة على بيانات ومعلومات من مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.

بينت دراسة مقدمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا عام ٢٠٠٤، عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية أهم التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية سواء ما يتعلق بسلب ونهب الثروات الفلسطينية كالأرض و المياه، آو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة و تشويه هيكلة.

في دراسة قامت بأعدادها وزارة التخطيط و التعاون الدولي في تشرين أول ٢٠٠٤ لوضع إطارا عاما للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة ركزت على أهمية ربط الإغاثة بالتنمية الاقتصادية وضرورة استغلال الموارد المتاحة بشكل اكثر فعالية وإعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي مما يعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانه لجمع البيانات المعدة من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية رقم (٧) والتي أضيف إليها فقرة خاصة عن الجدار العنصري الفاصل. وذلك من اجل وصف وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لبناء الجدار العنصري الفاصل على الشعب الفلسطيني نظرا لملاءمة هذا الأسلوب وأغراض الدراسة. وتم كذلك الاستعانة بالبيانات المنشورة وغير المنشورة لمركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحيه في جامعة النجاح الوطنية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم الاطلاع على بيانات ومعلومات من مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.

مجتمع الدراسة

تضمن مجتمع الدراسة التجمعات السكانية التي تأثرت بشكل مباشرة بالجدار العنصري الفاصل في مختلف محافظات الضفة الغربية حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

عينة الدراسة

جرت الدراسة على عينة بلغت (٨٥٩) فردا من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحيه في جامعة النجاح الوطنية. تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية. وقد شكلت هذه العينة ما نسبته واحد بالألف من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم (١٨) سنة فاكثر. وبعد استبعاد الذين لم يتأثروا من أفراد العينة بالجدار العنصري الفاصل والذين تأثروا بشكل غير مباشر نفذت الدراسة على عينة بلغت (٣٠٧) فردا. وقد بلغ هامش الخطأ في العينة +٣٪.

النتائج والمناقشة

خصائص العينة

بينت النتائج أن (٧, ٥٦٪) من أفراد العينة ذكور و(٣, ٤٣٪) إناث. وأظهرت النتائج أن العمر الوسيط للعينة كان (٩ , ٣٥٪) سنة. كما أفادت النتائج إلى أن (٣, ٤٤٪) من أفراد العينة يسكنون في المدن، وان (٣ , ١٤٪) يعيشون في بلدات، وان (٨ , ٣٥٪) يقطنون القرى،

وان (٥ , ٥٪) يعيشون في المخيمات. كما بينت النتائج أن (٩ , ٤٪) من افرد العينة أمي ، وان (٨ , ٧٪) ملم ، وان (٧ , ١٤٪) حصلوا على التعليم الابتدائي ، و(١ , ٢٥٪) حصلوا على التعليم الإعدادي ، وان (٧ , ٢٧٪) أتموا التعليم الثانوي ، وان (٨ , ٩٪) و (١ , ٣١٪) حصلوا على البكالوريس والدراسات العليا على التوالي. أفادت النتائج أن (٦ , ٣٢٪) من أفراد العينة لاجئين و (٤ , ٦٧٪) غير لاجئ. أما بخصوص الحالة الزواجية أشارت النتائج إلى أن (٤ , ٢٤٪) من أفراد العينة كانوا عزاب ، وان (٣ , ٧١٪) متزوجين ، وان (٦ , ١٪) مطلقون ومطلقات ، وان (٣ , ٢٪) أرامل. وبينت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسر للعينة كان (٨ , ٦) فردا ، وبينت النتائج أن (٤ , ٣٨٪) من أفراد العينة يعمل ، وان (٣ , ١٤٪) عاطل عن العمل ، وان (٥ , ٣٥٪) ربة بيت ، وان (٥ , ٨٪) طلاب ، وان (٣ , ١٪) متقاعدون ، وان (٢٪) غير قادرين على العمل. أما بخصوص المهنة فقد بينت النتائج أن (٨ , ١٤٪) من أفراد العينة فنيون ، وان (٣ , ٢٥٪) موظفون ، وان (١٪ , ٤) مزارعون ، وان (٤ , ١٣٪) يعملون في الصناعة ، وان (٨ , ٤٪) يعملون في النقل والمواصلات ، وان (٨ , ١٥٪) يعملون في البناء ، وان (٨ , ١٧٪) حرفيون ، و (٤٪) غير ذلك.ومن ناحية قطاع العمل أظهرت النتائج أن (٢ , ٢١٪) من أفراد العينة يعملون في القطاع العام ، وان (٣ , ٧٥٪) يعملون في القطاع الخاص ، وان (٤ , ٣٪) يعملون في المؤسسات الأهلية والأجنبية. كما بينت النتائج أن متوسط الدخل الشهري للأسرة كان (٣٤٦) دينارا ، ومتوسط الإنفاق الشهري (٣ , ٣٤٩) دينارا. وهذا يعني أن الميل الحدي لاستهلاك الأسرة يساوي (١٠١٪) ، ويتم تعويض ذلك من المدخرات أو المساعدات المحلية والخارجية أو الاستدانة.

جدول (١)
التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية - تموز - - ٢٠٠٤

الخصائص الخلفية		الخصائص الخلفية		الخصائص الخلفية	
الجنس		المستوى التعليمي		حالة اللجوء	
ذكر	56.7	أمي	4.9	لاجئ	32.6
أنثى	43.4	ملم	7.8	غير لاجئ	67.4
العمر (الوسيط 35.9)		ابتدائي	14.7	الحالة العملية	
مكان السكن		إعدادي	25.1	يعمل	38.4
مدينة	14.3	ثانوي	27.7	عاطل عن العمل	14.3
بلدة	14.3	معهد	8.8	ربة بيت	35.5
قرية	35.8	بكالوريس	9.8	طالب	8.5
مخيم	5.5	عالي	31.1	متقاعد	1.3
الحالة الزواجية				غير قادر على العمل	2
عزاب	24.4			المهنة	
متزوجون	71.3			موظفون	25.3
مطلقون	1.6			فنيون	14.8
أرامل	2.3			مزارعون	4.1
				الصناعة	13.4
				النقل والمواصلات	4.8
				البناء	15.8
				حرفيون	17.8
عدد الحالات	307			أخرى	4

الآثار الاقتصادية المباشرة

اثر جدار الفصل العنصري بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي للأسر الفلسطينية كان أبرزها فقدان مصدر الدخل المحلي وإغلاق بعض المنشات والانقطاع عن العمل في إسرائيل.

١- فقدان مصدر الدخل المحلي

تعتمد الأسر الفلسطينية في دخلها على المصادر المحلية، فقد بينت النتائج أن (٦ ,٤٧٪) من أفراد العينة فقدت مصدر دخلها المحلي بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل. وكان التباين في هذا المجال ملحوظا بين مختلف محافظات الضفة الغربية.

حيث احتلت محافظة قلقيلية مركز الصدارة بنسبة (٦ ,٦٩٪) تليها محافظة سلفيت (٧ ,٥٦٪)، وبيت لحم (٢ ,٥٤٪) والخليل (٦ ,٤٨٪)، والقدس (٧ ,٤٧٪)، وطولكرم (٧ ,٤٤٪)، وأريحا (٨ ,٤٣٪)، ورام الله (٦ ,٤٢٪)، ونابلس (٢ ,٤٢٪)، وجنين (٤٠٪)، وطوباس (٧ ,٢٦٪). جدول (٢). يعود السبب الرئيسي في فقدان مصدر الدخل المحلي إلى اعتماد معظم الأسر المتضررة بالجدار العنصري، على الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها أو تجريفها أو إتلاف الحقول الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة والتي كانت تشكل مصدر دخلها المحلي. بالإضافة إلى هدم وإغلاق المنشات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أو وقوع هذه الأراضي غرب الجدار مما سبب عدم القدرة على استغلالها وصعوبة الوصول إليها. وهذا ينطبق بشكل رئيسي على محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت أما باقي المحافظات الأخرى فإنها تأثرت بشكل مباشر من الإجراءات والقيود المفروضة على حركة المواطنين والبضائع من خلال الحواجز العسكرية المقامة على مداخل المدن الرئيسية وإجبار المواطنين الحصول على تصاريح خاصة لتنقل.

٢- إغلاق منشات

تواجه المنشات الفلسطينية أزمة اقتصادية حادة بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، وضعف القدرة التنافسية مع السلع الإسرائيلية والأجنبية من ناحية ثانية.

أفادت النتائج أن (٩ ,٢٢٪) من العينة أغلقت منشاتها أو هدمت كما حدث في منطقة بدية ومسحة وباقة الشرقية وسالم والجلمة. أما على صعيد المحافظات فقد بينت النتائج أن (٣ ,٤٧٪) من أفراد العينة من محافظة سلفيت أغلقت منشاتها بسبب بناء الجدار العنصري

الفاصل، تليها محافظة بيت لحم (١ ,٣٣٪)، والقدس (٨ ,٣٠٪)، والخليل (١ ,٢٩٪)، وقلقيلية (١ ,٢٢٪)، ونابلس (٣ ,٢١٪)، وجنين (٦ ,٢٠٪)، وطوباس (٧ ,١٦٪)، وأريحا (٨ ,١٣٪)، وطولكرم (٩ ,٧٪)، وكان اقلها في محافظة رام الله بنسبة (٩ ,٣٪). جدول (٢).

ويعود السبب في ذلك إلى تجريف بعضها أو عزلها عن السوق المحلي والخارجي أو عدم توفر السيولة الكافية للاستمرار في العمل، أو صعوبة الحصول على المواد الخام وارتفاع تكاليف نقلها.

وهذا ما بينته نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر تموز ٢٠٠٤ . أن مجموع المنشات الاقتصادية التي هدمت بلغ (٥٧٣) منشأه، منها (٥٥١) تم هدمها بشكل كلي. كما أغلقت (٩٦٠) منشأه بشكل نهائي.

٣- الانقطاع عن العمل في إسرائيل

يشكل العمل في إسرائيل مصدر دخل مهم لعدد من الأسر الفلسطينية وبخاصة المناطق الحدودية حيث تبين أن (٤ ,٦٤٪) من الأسر انقطعت عن العمل في إسرائيل بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، وبخاصة العمل غير المنظم وبدون تصاريح عمل. وعلى صعيد المحافظات أظهرت النتائج أن محافظة جنين كانت الأكثر تأثرا بالانقطاع عن العمل في إسرائيل بنسبة (٩ ,٨٨٪) من أفراد العينة، وبيت لحم بنسبة (٨ ,٧٨٪)، وسلفيت بنسبة (٣ ,٧٣٪)، وطولكرم بنسبة (٢ ,٧٣٪)، وقلقيلية بنسبة (٤ ,٦٠٪)، ورام الله بنسبة (٧ ,٤٧٪)، والقدس بنسبة (٨ ,٤٠٪)، وأريحا بنسبة (٨ ,٢٨٪). جدول (٢). يتضح من البيانات أعلاه مدى اعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، وعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني توفير فرص عمل بديلة وكافية لاستيعاب العاطلين عن العمل.

جدول (٢)

التوزيع النسبي للآثار الاقتصادية المباشرة لجدار الفصل العنصري على بعض المؤشرات الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية. تموز - ٢٠٠٤

المحافظة	فقدان مصدر الدخل المحلي	إغلاق منشآت	انقطاع عن العمل في إسرائيل
نابلس	٤٢,٢	٢١,٣	٦٢,٢
جنين	٤٠	٢٠,٦	٨٨,٩
طوباس	٢٦,٧	١٦,٧	٨٣,٣
طولكرم	٤٤,٧	٧,٩	٧٣,٢
قلقيلية	٦٩,٦	٢٢,١	٦٠,٤
سلفيت	٥٦,٧	٤٧,٣	٧٣,٣
رام الله	٤٢,٦	٣,٩	٤٧,٧
القدس	٤٧,٧	٣٠,٨	٤٠,٨
أريحا	٤٣,٨	١٣,٨	٢٨,٨
بيت لحم	٥٤,٢	٣٣,١	٧٨,٨
الخليل	٤٨,٦	٢٩,١	٦٤,٥
المجموع	٤٧,٦	٢٢,٩	٦٤,٥

آثار الجدار العنصري الفاصل على الزراعة

تعتبر الزراعة مصدر دخل مهم لجميع المناطق التي يخترقها الجدار العنصري الفاصل، فقد تباينت أثاره على المحافظات بين فقدان أراضى مزروعة، والسيطرة على مصادر المياه، وفقدان مراعي وتراجع تربية الحيوانات.

١- فقدان أراضى زراعية

أفادت النتائج أن (٢٣,٧٪) من العينة فقدت أراضى مزروعة. وعلى صعيد المحافظات بينت نتائج المسح أن (٩٠٪) من أفراد العينة في محافظة سلفيت فقدت أراضيها المزروعة، يليها محافظة قلقيلية (٥٨,٦٪)، والقدس (٢٤,١٪)، وطولكرم (٢١,١٪)، والخليل

(١٨٪)، وجنين (٢, ١٥٪)، وأريحا (١٥٪)، وبيت لحم (١٥٪)، ورام الله (٥, ١٣٪)، ونابلس (٨, ١١٪). جدول (٣). يلاحظ من النتائج أعلاه أن محافظة سلفيت وقلقيلية والقدس كانت اكثر المحافظات تضررا بمصادرة الأراضي الزراعية، ويعود ذلك إلى بناء الجدار العنصري الفاصل في عمق هذه المحافظات وإحاطتها بالمستعمرات الاستيطانية بشكل مكثف التي ضمت معظم أراضيها.

وهذا ما أكدته نتائج الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار العنصري الفاصل حتى نهاية شباط ٢٠٠٤ حوالي (٢٧٠٥٥٨) دونما، تركز معظمها في شمال الضفة الغربية، حيث شكلت مساحة الأراضي المصادرة في شمال الضفة ما نسبته (٧, ٨٧٪) من مجموع الأراضي المصادرة. أما في منطقة وسط الضفة الغربية فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة (١٩٩٤٠) دونما تركز معظمها في محافظة القدس (١٣٦٠٠) دونم. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – تموز – ٢٠٠٤).

٢– فقدان مصادر المياه

أظهرت نتائج المسح أن (٩, ١٣٪) من أفراد العينة فقدت مصدر المياه للأغراض الزراعية. أما على صعيد المحافظات فقد بينت نتائج المسح أن (٩, ٢٣٪) من أفراد العينة في محافظة قلقيلية فقدت مصدر المياه للأغراض الزراعية بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، تليها محافظة بيت لحم (١, ٢٣٪)، والخليل (٣, ١٩٪)، وسلفيت (٧, ١٦٪)، وطوباس (٧, ١٦٪)، وأريحا (٥, ١٢٪)، والقدس (١١٪)، ونابلس (٢, ١٠٪)، وجنين (٢, ٩٪)، وطولكرم (٣, ٥٪). جدول (٣). يتبين من النتائج أعلاه أن أحد أهداف بناء الجدار العنصري الفاصل السيطرة على مصادر المياه الجوفية في مختلف المحافظات الفلسطينية. حيث أكدت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن (٤٩) بئر مياه قد تمت مصادرتها منذ بدء البناء بالجدار العنصري الفاصل وحتى نهاية شهر شباط ٢٠٠٤. وكان النصيب الأكبر في عدد الآبار المصادرة من محافظة قلقيلية (٣١) بئرا، تليها محافظة جنين (١٥) بئرا، طولكرم (٢) بئر، وحافظة القدس بئر واحد.

٣– فقدان مراعي وتراجع تربية الحيوانات

تعتبر الثروة الحيوانية من مصادر الدخل الرئيسية للمناطق المحاذية للجدار العنصري الفاصل، حيث فقد (١, ١٧٪) من أفراد العينة مراعيها. فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة

التي كانت تستخدم لأغراض الرعي (٤٢٢٤٠) دونما، مما اثر سلبا على إنتاج الثروة الحيوانية.

أما على صعيد المحافظات بينت نتائج المسح أن (٥٢٪) من أفراد العينة في محافظة سلفيت فقدت مراعيها وتراجعت تربية الحيوانات فيها، تليها محافظة قلقيلية (٣٢,٩٪)، والخليل (١٩,١٪)، وبيت لحم (١٨,٥٪)، وجنين (١٧,٩٪)، وطوباس (١٣,٣٪)، والقدس (١٢,٦٪)، وأريحا (١٠٪)، ونابلس (٩,٣٪)، ورام الله (٨,١٪)، وطولكرم (٥,٣٪). جدول (٣). يلاحظ مما سبق أن محافظة سلفيت وقلقيلية كانت اكثر المناطق تضررا ببناء الجدار العنصري الفاصل وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتأثرا بفقدان المراعي وتراجع الثروة الحيوانية. بسبب ضم مساحات واسعة من أراضيها داخل الجدار العنصري الفاصل، وعزل بعض القرى داخل الجدار أو غربة مما أدى إلى الحد من حركة أصحاب المواشي والوصول إلى المراعي الطبيعية.

جدول (٣)

التوزيع النسبي للآثار المباشرة لجدار الفصل العنصري على قطاع الزراعة في محافظات الضفة الغربية. تموز - ٢٠٠٤

المحافظة	فقدان أراضى مزروعة	فقدان مصدر المياه	فقدان المراعي وتراجع تربية الحيوانات
نابلس	١١,٨	١٠,٢	٩,٣
جنين	١٥,٢	٢٣,١	١٧,٩
طوباس	-	١٦,٧	١٣,٣
طولكرم	٢١,١	٥,٣	٥,٣
قلقيلية	٥٨,٦	٢٣,٩	٣٢,٩
سلفيت	٩٠	١٦,٧	٥٢
رام الله	١٣,٥	١٠	٨,١
القدس	٢٤,١	١١	١٢,٦
أريحا	١٥	١٢,٥	١٠
بيت لحم	١٥	٩,٢	١٨,٥
الخليل	١٨	١٩,٣	١٩,١
المجموع	٢٣,٧	١٣,٩	١٧,١

الآثار الاجتماعية

تردت الأوضاع الاجتماعية للشعب الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى بسبب الإجراءات القمعية الإسرائيلية والحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل، وارتفعت حدة المعاناة مع بناء الجدار العنصري الفاصل وانعكس ذلك على الخدمات الصحية والتعليم، والهجرة الداخلية والخارجية، والانفصال عن الأهل والأقارب.

١- الخدمات الصحية

أظهرت نتائج المسح أن (٣ , ٣٦٪) من أفراد العينة في جميع محافظات الضفة الغربية تردت أوضاعها الصحية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبناء الجدار العنصري الفاصل. وعلى صعيد المحافظات أظهرت النتائج أن (٦ , ٧٩٪) من أفراد العينة في محافظة بيت لحم تردت أوضاعهم الصحية بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، تليها محافظة قلقيلية (٤ , ٥٦٪)، والخليل (٢ , ٤٦٪)، وسلفيت (٤٦٪)، وطولكرم (٩ , ٣٧٪)، وأريحا (٣٥٪)، والقدس (٨ , ٣٠٪)، ونابلس (١ , ٢٧٪)، وجنين (٢١٪)، وطوباس (٣ , ٣٪)، ورام الله (٦ , ١١٪). جدول (٤). إن بناء الجدار العنصري الفاصل حرم معظم الأهالي في مختلف المحافظات من الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات الفلسطينية والإسرائيلية بسهولة، ومما زاد من تردي أوضاعهم الصحية إجبار العديد من المواطنين الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى المراكز الصحية التي عزلها الجدار عن أماكن سكناهم.

بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها مركز صحي / عيادة بشكل دائم (٥٢) تجمعا سكانيا. منها (٤) تجمعات غرب الجدار، وعدد التجمعات التي يتوفر فيها مركز صحي / عيادة بشكل مؤقت (٢٠) تجمعا، منها (٦) تجمعات غرب الجدار. في ما بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها عيادة طبيب خاص بشكل دائم (٤٣) تجمعا منها (٤) تجمعات تقع غرب الجدار، و (٦٩) تجمعا يتوفر فيها مركز رعاية أمومة وطفولة (٣٨ تجمع بشكل دائم و ٣١ تجمع بشكل مؤقت)، منها (١١) تجمعا تقع غرب الجدار (٤ تجمعات بشكل دائم و ٧ تجمعات بشكل مؤقت). وبينت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن (٤٩) تجمعا يتوفر فيها مركز طوارئ (١٤ بشكل دائم و ٣٥ بشكل مؤقت)، منها (٨) تجمعات غرب الجدار وجميعها بشكل مؤقت. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - تموز - ٢٠٠٤).

٢- التعليم

يعتبر التعليم الجيد الركيزة الأساسية لبناء الإنسان والمجتمع. يعاني التعليم في فلسطين من سياسة التجهيل التي تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على الشعب العربي الفلسطيني من خلال إجراءاتها وممارساتها القمعية والتعسفية بحق التعليم ومؤسساته. وقد جاء بناء الجدار العنصري الفاصل ليزيد من معاناة أسرة ومؤسسات التعليم في مختلف المحافظات وبشكل خاص القرى والمدن المحاذية له.

بينت النتائج أن (٩ , ٢٩٪) من أفراد العينة تردت أفراد العينة لديها، أما على صعيد المحافظات في الضفة الغربية أظهرت نتائج المسح الميداني أن (٤ , ٦٥٪) من أفراد العينة في محافظة بيت لحم تردت الخدمات التعليمية لديها بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، تليها محافظة سلفيت (٦ , ٥٠٪)، وقلقيلية (٥٠٪)، والخليل (٤ , ٤١٪) والقدس (٦ , ٣٣٪)، ونابلس (٨ , ٢١٪)، أريحا (٢٠٪)، وطولكرم (٤ , ١٧٪)، وجنين (٦ , ١٠٪)، وطوباس (٣ , ٨٪)، ورام الله (١ , ٨٪). إن تردي الوضع التعليمي في مختلف المحافظات الفلسطينية بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل يكرس سياسة التجهيل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ويعتبر إغلاق المدارس وفرض الحصار ومنع التجول وعرقلة وصول الطلاب عبر الحواجز العسكرية إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم من اكبر المعوقات التي صاحبت بناء الجدار العنصري الفاصل.

وفي المسح الذي أجرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بينت النتائج أن (٦٨) تجمعا سكانيا من مجموع التجمعات التي تأثرت بالجدار (١٠١) يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور تتوزع بواقع (٥) تجمعات. فيما بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها مدارس ثانوية لذكور (٤٧) تجمعا. في المقابل بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث (٥٠) تجمعا. أما التجمعات الواقعة غرب الجدار فإنها تفتقر بشكل كبير إلى المرافق التعليمية، حيث يوجد مدارس أساسية للذكور في (٥) تجمعات من اصل (١٩) تجمعا غرب الجدار، وتجمعات فيها مدارس ثانوية للذكور، و (٥) تجمعات يتوفر فيها مدارس أساسية للإناث مقابل (٣) تجمعات يتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث.

٣- التهجير

يعتبر تهجير السكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم أحد أهداف الحركة الصهيونية وسياسة الاحتلال الإسرائيلي. وجاء بناء الجدار العنصري الفاصل ليكرس هذه السياسة الإسرائيلية.

بينت نتائج المسح أن (٧, ٢٣٪) من أفراد العينة من مختلف المحافظات هجر فرد أو اكثر من الأسرة داخل المحافظات. أما على صعيد المحافظات فقد أظهرت النتائج أن (٢, ٤٦٪) من الأسر في محافظة بيت لحم هجر أحد أفرادها داخليا، تليها محافظة القدس (٣٠٪)، وقلقيلية (٦, ٢٩٪)، والخليل (١, ٢٩٪)، ونابلس (٧, ٢٨٪)، وجنين (١٩٪)، ورام الله (٩, ١١٪) وطولكرم (٥, ٩٪)، وسلفيت (٣, ٧٪). جدول (٤). إن خطر الهجرة الداخلية بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل تستدعي رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تحد أو تمنع من تفاقم هذه الظاهرة، وتواجه بكفاءة تفريغ المنطقة من السكان، وتفشل أهداف السياسات الإسرائيلية. بلغ مجموع الأسر التي هجرت من التجمعات التي اخترق الجدار أراضيها (٢١٧٣) أسرة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم (١١٤٦١) فردا من التجمعات التي مر الجدار من أراضيها. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – تموز – ٢٠٠٤).

إن من أهم أهداف الحركة الصهيونية والسياسات الإسرائيلية تفريغ فلسطين من سكانها الأصليين وترحيلهم عن أراضيهم بكافة الوسائل، ويعتبر بناء الجدار العنصري الفاصل إحدى الوسائل الرئيسة لإجبار السكان على الهجرة إلى خارج فلسطين، حيث أظهرت نتائج المسح أن (٧, ١٣٪) من الأسر من مختلف المحافظات هاجر أحد أفرادها إلى الخارج بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبناء الجدار العنصري الفاصل، وعلى صعيد المحافظات فقد بينت النتائج أن (٢, ٢٩٪) من أفراد العينة في بيت لحم هاجر أحد أفراد الأسرة أو اكثر إلى الخارج، تليها محافظة الخليل (٦, ٢٧٪)، وقلقيلية (٨, ١٦٪)، ونابلس (٤, ١٤٪)، والقدس (١, ١٣٪)، وسلفيت (٣, ٧٪)، ورام الله (٥, ٦٪)، وجنين (٦, ٥٪)، وطولكرم (٧, ٣٪). جدول (٤). تعتبر الهجرة الخارجية من اخطر السياسات الإسرائيلية التي أبرزها بناء الجدار الفاصل، وهذا يستدعي من الجهات الرسمية والشعبية المختصة اتخاذ كافة السبل للحد أو منع تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير كافة متطلبات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في مدنهم وقراهم.

٤– الانفصال عن الأهل والأقارب

أدى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال إلى إضعاف آليات التواصل بين الأهل والأقارب على مستوى المحافظة والوطن. فقد جاء بناء الجدار العنصري الفاصل تكريسا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي حيث أفادت النتائج أن (٥, ٤٦٪) من أفراد

العينة فقدت التواصل مع الأهل والأقارب بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل.أما على صعيد المحافظات أظهرت النتائج أن (٣, ٨٢٪) من أفراد العينة في بيت لحم انفصلت عن الأقارب بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل، تليها محافظة القدس (٧, ٦٩٪)، وأريحا (٣, ٣٦٪)، وقلقيلية (٨, ٥١٪)، وجنين (٤٩٪)، ورام الله (٤٠٪)، والخليل (٧, ٣٦٪)، وطولكرم (٢, ٣٣٪)، ونابلس (١, ٣٪)، وطوباس (٢٥٪)، وسلفيت (٧, ١٤٪). جدول (٤). لقد جاء الجدار العنصري الفاصل تكريسا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي في تقطيع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى وكذلك بين القرى مع بعضها البعض وحتى داخل القرية الواحدة، وهذا يظهر بشكل جلي في القرى التي قسمها الجدار العنصري الفاصل إلى نصفين، شرق الجدار وغربة أو عزلها عن باقي القرى والمدن. هذا ما أكدته نتائج المسح الذي أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر تموز ٢٠٠٤، حيث نبين أن هناك (١٩) تجمعا سكانيا وقعت غرب الجدار العنصري الفاصل، منها (١٤) تجمعا في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث توزعت بواقع (٧) تجمعات في محافظة جنين و (٦) تجمعات سكانية في محافظة قلقيلية وتجمع واحد في محافظة طولكرم. في ما بلغ عدد التجمعات غرب الجدار في منطقة الوسط (٤) تجمعات سكانية وكان تحديدا في محافظة القدس وتجمع واحد اصبح غرب الجدار في محافظة بيت لحم.

أما بالنسبة للتجمعات التي وقعت شرق الجدار فيبلغ عددها (٧٨) تجمع سكاني، كان النصيب الأكبر منها لكل من محافظة جنين ومحافظة طولكرم بواقع (١٨) تجمع في كل محافظة. فيما بلغ عدد التجمعات السكانية شرق الجدار في بقية المحافظات (١٤) تجمع في محافظة قلقيلية و (١١) تجمع في محافظة رام الله والبيرة و (٧) تجمعات في محافظة القدس و (٥) تجمعات في كل من سلفيت ومحافظة بيت لحم.

كما تشير النتائج إلى أن عدد التجمعات التي أحيطت بجدار الضم والتوسع من كل الجهات، بلغ تجمع واحد فقط وهو مدينة قلقيلية. فيما بلغ عدد التجمعات التي اخترقها الجدار وفصلها إلى أجزاء (٣) تجمعات سكانية، منها تجمعين في محافظة القدس وتجمع واحد في محافظة جنين.

جدول (٤)
التوزيع النسبي للآثار الاجتماعية لجدار الفصل العنصري
على السكان في محافظات الضفة الغربية تموز - ٢٠٠٤

المحافظة	تردي الخدمات الصحية	تردي الخدمات التعليمية	هجرة داخلية	هجرة خارجية	انفصال عن الأقارب
نابلس	٢٧,١	٢١,٨	٢٨,٧	١٤,٤	٣,١
جنين	٢١	١٠,٦	١٩	٥,٦	٤٩
طوباس	١٣,٣	٨,٣	–	–	٢٥
طولكرم	٣٧,٩	١٧,٤	٩,٥	٣,٧	٣٣,٢
قلقيلية	٥٦,٤	٥٠	٢٩,٦	١٦,٨	٥١,٨
سلفيت	٤٦	٥٠,٦	٧,٣	٧,٣	١٤,٧
رام الله	١١,٦	٨,١	١١,٩	٦,٥	٤٠
القدس	٣٠,٨	٣٣,٦	٣٠	١٣,١	٦٩,٧
أريحا	٣٥	٢٠	–	–	٥٦,٣
بيت لحم	٧٩,٦	٦٥,٤	٤٦,٢	٢٩,٢	٨٢,٣
الخليل	٤٦,٢	٤١,٤	٢٩,١	٢٧,٦	٣٦,٧
المجموع	**٣٦,٣**	**٢٩,٩**	**٢٣,٧**	**١٣,٧**	**٤٦,٥**

اختبار الفرضيات

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وفقدان أراضى مزروعة تشكل دخل رئيسي للأسرة.

جدول (٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة وفقدان أراضي مزروعة تشكل دخل رئيسي للأسرة.

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	١٢٠٣,٢٨١	١٠	١٢٠,٣٢٨	٩,٤٠١	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٣٧٨٨,٦٤١	٢٩٦	١٢,٧٩٩	–	–
المجموع	٤٩٩١,٩٢٢	٣٠٦	–	–	–

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (٥)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وفقدان أراضى مزروعة تشكل دخل رئيسي للأسرة. وهذا يعود بالأساس إلى اختلاف مساحات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في مختلف المحافظات ومدى امتداد الجدار في عمق المحافظات. فقد كانت اكثر الأسر التي فقدت أراضى تشكل مصدر دخلها الرئيسي في محافظة سلفيت وقلقيلية والقدس وطولكرم.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وإغلاق منشات اقتصادية.

جدول (٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة وإغلاق منشات اقتصادية

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٣٢٤,٣٠٨	١٠	٣٢,٤٣١	٢,٢٠٤	٠,٠١٨
داخل المجموعات	٤٣٥٥,٣٠٨	٢٩٦	١٤,٧١٤	–	–
المجموع	**٤٦٢٣,٢٥٩**	**٣٠٦**	–	–	–

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (٦)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وإغلاق منشات اقتصادية. وهذا يعود بشكل رئيسي إلى اختلاف امتداد الجدار العنصري الفاصل إلى عمق التجمعات السكانية والتفافه حولها وتقطيع أوصالها. فقد كانت اكثر المحافظات تأثرا بإغلاق المنشات الاقتصادية سلفيت، والقدس وبيت لحم. لقد عرقلت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية النشاط الاقتصادي في مختلف المحافظات وعمق جدار الفصل العنصري الأزمة والمشاكل الاقتصادية بدرجات متفاوتة بين المحافظات. إضافة إلى مصادرة الأراضي فقد تأثرت الحركة التجارية بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل في محافظات قلقيلية وجنين وطولكرم بشكل كبير سواء على صعيد المدينة أو المناطق الحدودية. أما محافظة القدس وبيت لحم فقد تأثر القطاع السياحي بشكل كبير بسبب الإغلاق والحواجز المفروضة عليها والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. لقد أكدت نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول من العام ٢٠٠٤ للتجمعات السكانية التي يمر الجدار العنصري الفاصل من أراضيها. إن الوضع الاقتصادي الجديد يتطلب ضرورة إعادة بناء المنشأة المدمرة وإيجاد آليات كفيلة بفتح المنشات التي أغلقت أبوابها، للحد من تنفيذ سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تفريغ الأراضي المحيطة بالجدار العنصري الفاصل من أهلها، وهذا يتم من خلال إعلان المناطق المحاذية للجدار مناطق تنموية

من الدرجة الأولى، وتنفيذ ذلك عمليا إضافة إلى توفير قروض بشروط ميسرة تساهم في إعادة بناء وفتح المنشات التي هدمت أو أغلقت أبوابها. كما ينبغي ربط عملية الإغاثة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إنشاء صندوق خاص لرعاية وإدارة عملية إعادة البناء والتنمية في المناطق المنكوبة بسبب الجدار.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٥, ٠) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والانقطاع عن العمل في إسرائيل.

جدول (٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة والانقطاع عن العمل في إسرائيل .

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٨٠٣,٩٥٠	١٠	٨٠,٣٩٥	٤,٤٨١	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٣١٠,١١٥	٢٩٦	١٧,٩٤٠	–	–
المجموع	**٦١١٤,٠٦٥**	**٣٠٦**	–	–	–

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (٧)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٥, ٠) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والانقطاع عن العمل في إسرائيل. إن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى التباين بين المحافظات في الاعتماد على العمل في إسرائيل. فقد كانت جنين، وطوباس، وبيت لحم، وطولكرم، وسلفيت، اكثر المحافظات اعتمادا وتأثرا بالعمل في إسرائيل. وهذا ما أكده تقرير نتائج المسح المعلن في تموز ٢٠٠٤ اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول من العام .٢٠٠٤

حيث فقد (١٤٤,٩٣٢) فلسطينيا أعمالهم جراء الإجراءات الإسرائيلية، منهم حوالي (٩٩٠٠٠) كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية، أي ما يساوي (٦٨,٣٪) من العاطلين عن العمل، حيث فقد معظم هؤلاء أعمالهم بعد أن استغنى عنهم أرباب العمل الإسرائيليين بضغط من الحكومة الإسرائيلية. لقد شهد عدد العاطلين عن العمل ارتفاعا حادا في الضفة الغربية في الربع الأول ٢٠٠٤. حيث ارتفع من (٣٨٠٠٠) في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى (١٣٨٠٠٠) عاطل عن العمل في الربع الأول ٢٠٠٤. وكان للجدار العنصري الفاصل بجانب الإجراءات القمعية والتعسفية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأثر الأكبر في ارتفاع نسبة البطالة والانقطاع عن العمل في إسرائيل.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وفقدان أراضي الرعي وتراجع تربية الحيوانات.

جدول (٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة وفقدان أراضي الرعي وتراجع تربية الحيوانات .

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٣٤٦,٥٩٦	١٠	٣٤,٦٦٠	٣,١٨٦	٠,٠٠١
داخل المجموعات	٣٢٢٠,١٧٩	٢٩٦	١٠,٨٧٩	–	–
المجموع	**٣٥٦٦,٧٧٥**	**٣٠٦**	–	–	–

قيمة F المجدولة = ١,٨٣.

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (٨)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وفقدان أراضى الرعي وتراجع تربية الحيوانات. وهذا يعود بشكل أساسي إلى التباين بين

المحافظات في مساحة الأراضي المصادرة والتي أعلنت مناطق عسكرية مغلقة أو تم عرقلة الوصول إليها لأغراض الرعي. لقد أفادت نتائج المسح الذي أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آب ٢٠٠٤ أن (٢١٤٤٥٦) دونما تمت مصادرتها وكانت تستخدم لأغراض الرعي بسبب بناء الجدار العنصري الفاصل ، مما اثر سلبا على تنمية الثروة الحيوانية وتراجعها في مختلف المحافظات. مما يستدعي ضرورة العمل على إيجاد حلول إبداعية لتنمية الثروة الحيوانية. وهذا يتم من خلال استخدام الوسائل الحديثة في تربية الحيوانات وتوفير مصادر تمويل خاصة وبشروط ميسرة في إطار الصندوق الذي يمول ويدير عملية تطوير وتنمية الثروة الحيوانية.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٫٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وتردي الخدمات التعليمية .

جدول (٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة وتردي الخدمات التعليمية.

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٩٨٧,٧٢٨	١٠	٩٨,٧٧٣	٤,٤٨١	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٣٦٣٦,٢٥٩	٢٩٦	١٢,٢٨٥	–	–
المجموع	**٤٦٢٣,٩٨٧**	**٣٠٦**	–	–	–

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (٩)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠٫٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية)

وتردي الخدمات التعليمية. ويعود السبب المباشر في ذلك إلى تقطيع التجمعات السكانية بين غرب الجدار وشرقه، مما اثر بشكل سلبي على حركة طلاب المدارس وحرية وسهولة وصولهم إلى مدارسهم. فقد كانت بيت لحم وسلفيت وقلقيلية والخليل اكثر المحافظات تأثرا في تردي الخدمات التعليمية الناجمة عن بناء الجدار العنصري الفاصل. أشارت النتائج المعلنة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تموز ٢٠٠٤ أن (١٥) مدرسة تم عزلها ويستفيد من خدماتها التعليمية حوالي (٢٧٥١) طابا وطالبة قد تأثروا بصورة مباشرة بسبب عزلهم عن مدارسهم، بحيث يعانون صعوبات كبيرة في التنقل والحركة للوصول إلى المدارس والمعاهد والجامعات بشكل يومي.

٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وتردي الخدمات الصحية.

جدول (١٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة وتردي الخدمات الصحية.

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	١٠٣٩,٣٣٥	١٠	١٠٣,٩٣٣	٧,٩٦٢	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٣٨٦٤,٠٧٢	٢٩٦	١٣,٠٥٤	-	-
المجموع	**٤٩٠٣,٤٠٧**	**٣٠٦**	-	-	-

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (١٠)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) وتردي الخدمات الصحية. وهذا يعود بشكل أساسي إلى عزل التجمعات السكانية

عن المراكز والعيادات الصحية أو عدم توفرها في بعض القرى أو صعوبة الوصل إلى المراكز الصحية في الوقت المناسب. هذا الوضع يستدعي فتح مراكز صحية تخدم التجمعات السكانية التي عزلها الجدار العنصري الفاصل وحرمها من الحصول على الخدمات الصحية بسهولة. فقد أكدت نتائج الذي أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تموز ٢٠٠٤ أن (٦٢,٧٪) من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية شكل لها الحصار الإسرائيلي والجدار العنصري الفاصل عائقا للحصول على الخدمات الصحية.

٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والتهجير .

جدول (١١)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة والتهجير.

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٣٩٠,٥٣٢	١٠	٣٩,٠٥٣	٢,٨٣٧	٠,٠٠٢
داخل المجموعات	٤٠٧٥,١٣٦	٢٩٦	١٣,٧٦٧	-	-
المجموع	**٤٤٦٥,٦٦٨**	**٣٠٦**	-	-	-

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (١١)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والتهجير. وهذا يعود بشكل أساسي إلى تدمير بعض البيوت أو عزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض أو بحثا عن مصادر دخل ومكان عمل جديد. وهذا ما أظهرته نتائج المسح المعلن من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تموز ٢٠٠٤، حيث أفادت

النتائج أن إسرائيل هجرت (٤٠٢) أسرة و (٢٣٢٣) فردا من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي تأثرت بالجدار العنصري الفاصل. ويلاحظ أن محافظة القدس وبيت لحم وقلقيلية كان لهما النصيب الأكبر من عمليات التهجير والعزل، فقد هجر من محافظة القدس حوالي (١٣٠) أسرة (٦٣٧ فردا). مما يعني إن السياسة الإسرائيلية تركزت بشكل أساسي عل الاستمرار في تهويد القدس وتنفيذ كافة الإجراءات القمعية والتعسفية الكفيلة بتهجير أهالي القدس عن مدينتهم.

٨- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والانفصال عن الأهل والأقارب.

جدول (١٢)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للآثار الاقتصادية المباشرة للجدار العنصري الفاصل بين مكان الإقامة والانفصال عن الأهل والأقارب

	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة
بين المجموعات	٩٣٦,٢٣٣	١٠	٩٣,٦٢٣	٥,٤٦٥	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٠٧١,١٦٧	٢٩٦	١٧,١٣٢	-	-
المجموع	٦٠٠٧,٤٠١	**٣٠٦**	-	-	-

قيمة F المجدولة = ١,٨٣

عند اختبار الفرضية المذكورة أعلاه تبين أن قيمة (ف) المحسوبة اكبر من قيمة (ف) المجدولة كما يظهر من الجدول (١٢)، وعلية فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لجدار الفصل العنصري بين مكان الإقامة (محافظات الضفة الغربية) والانفصال عن الأهل والأقارب. لقد نجم عن بناء الجدار العنصري الفاصل أثارا اجتماعية خطيرة، حيث حول بعض المناطق المعزولة إلى سجن ومنع أهاليها التواصل مع أقربائهم وأنسابهم في المحافظات وحتى داخل المحافظة الواحدة، مما أدى إلى ظهور أثار سلبية على العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأسر الفلسطينية. يلاحظ من النتائج أن محافظة

بيت لحم والقدس وقلقيلية كان لهما النصيب الأكبر من عمليات العزل العنصري. ومن الجدير ذكره أن قيمة (F) المحسوبة للانفصال عن الأهل والأقارب كانت الأكبر بالنسبة لباقي المتغيرات وهذا يعود إلى أن الابتعاد عن الأهل والأقارب من اكثر العوامل المؤثرة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا بالنسبة لأفراد الأسرة. أظهرت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انه عزل حوالي (١٢٤٨٢) أسرة (٤٢٠٩٧ فردا) غرب الجدار العنصري الفاصل، منها (١٠٠٤٠) أسرة (٢٢٠, ٢٧) فردا، في محافظة القدس أي حوالي (٤, ٨٠٪) من الأسر. وهذا مؤشر آخر على مدى إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها لتهويد مدينة القدس وطرد سكانها الأصليين. مما يستدعي من الجهات الرسمية وغير الرسمية اتخاذ كافة الإجراءات العملية والقابلة للتنفيذ الكفيلة بتعزيز صمود الأسر الفلسطينية داخل مدينة القدس وباقي المحافظات الفلسطينية.

النتائج

انطلاقا من نتائج البحث ومناقشتها يمكن استنتاج ما يلي :

١- زاد الجدار العنصري الفاصل من اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب العربي الفلسطيني حيث كان اشده وطأة في محافظة قلقيلية، وسلفيت، والقدس، وطولكرم، وجنين، وبيت لحم، ورام الله.

٢- أدى بناء الجدار العنصري الفاصل إلى فقدان أراضي مزروعة شكلت مصدر دخل رئيساً لعدد كبير من الأسر، وكانت اكثر المحافظات تأثرا سلفيت وقلقيلية.

٣- تسبب جدار الفصل العنصري في هدم وإغلاق العديد من المنشات الاقتصادية، وخاصة في منطقة باقة الشرقية ونزلت عيسى.

٤- ساهم بناء جدار الفصل العنصري في ارتفاع معدل البطالة والفقر في مختلف المحافظات.

٥- أدى بناء الجدار العنصري الفاصل إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، أو عرقلت الوصول إليها والتي كانت تستخدم لأغراض الرعي مما عرقل تنمية الثروة الحيوانية، وبخاصة في سلفيت وقلقيلية وطولكرم.

٦- ساهم بناء الجدار العنصري الفاصل في المزيد من تردي الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق والتجمعات السكانية التي اخترقها في منطقة طولكرم وقلقيلية وجنين.

٧- قسم الجدار العنصري الفاصل التجمعات السكانية إلى مناطق شرق وغرب وبين الجدار

مما أدى إلى فصل الأهل والأقارب عن بعضهم البعض، وتهجير العديد من السكان داخل وخارج الضفة الغربية. وبخاصة في برطعة وباقة الشرقية وقلقيلية.

التوصيات

بناء على ما تم التوصل إلية من نتائج يوصي الباحث بما يلي :

١- ينبغي اعتبار كافة المناطق المحيطة بالجدار العنصري الفاصل مناطق تطويرية من الدرجة الأولى في الخطط والسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإعطائها أولوية خاصة عند إعادة الاعمار والتنمية.

٢- العمل على إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار المنشات التي أغلقت أبوابها أو هدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم قروض بشروط ميسرة لإقامة مشاريع تجارية وصناعية وتربية حيوانية.

٣- العمل على تطوير البنية التحتية للقرى المحيطة بالجدار العنصري الفاصل، وتوفير كافة الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والثقافية والترفيهية من خلال تطوير المراكز والمدارس القائمة، وبناء الجديد منها وفق احتياجات التجمعات السكانية، وهذا يتطلب رصد موازنات خاصة في إطار الموازنة العامة في السلطة الفلسطينية.

٤- ينبغي العمل على وفق أو الحد من هجرة السكان الفلسطينيين من المناطق المحاذية للجدار العنصري الفاصل، وتعزيز صمودهم من خلال خلق فرص عمل وتقديم قروض لإقامة مشاريع خاصة، وبناء البيوت الخاصة من خلال تقديم تسهيلات وقروض بشروط ميسرة .

المراجع

١- البنك الدولي. الفصل، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات، حزيران ٢٠٠٤.
٢- إشتيه، محمد وآخرون. الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، رام الله ١٩٩٩.
٣- الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها تموز - ٢٠٠٤.
٤- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ رام الله ٢٠٠٣.
٥- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومكتب البنك الدولي " الفلسطينيون الأكثر فقرا في ظل الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٤ ".
٦- النقيب، فضل. الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٩، الطبعة الثانية.
٧- التفكجي خليل، " الاثار الخطرة لجدار الفصل الإسرائيلي حزام عازل لمنع العمليات وحماية المستوطنين وخطوة لترسيم الحدود بين الطرفين ". القدس ٢٠٠٤.
٨- الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية. غزة ٢٠٠٤.
٩- شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية " جدار الفصل العنصري في فلسطين ". القدس ٢٠٠٣.
١٠- مصالحة، نور، إسرائيل وسياسة النفي. الصهيونية وسياسة اللاجئون الفلسطينيون. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله ٢٠٠٣.
١١- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس - المراقب الاقتصادي، عدد رقم ١٠، كانون الأول ٢٠٠٣.
١٢- مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه - جامعة النجاح الوطنية - نابلس، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥ - ١٧ تموز ٢٠٠٤.
١٣- مكحول، باسم. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - رام الله، فلسطين ٢٠٠٢.
١٤- ملحيس، غانية. تقرير حول جدار الفصل العنصري الإسرائيلي مقدم لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، أيار ٢٠٠٣، ماس - المراقب الاقتصادي عدد رقم ١٠ كانون أول ٢٠٠٣.
١٥- مجلي نظير وشقور عماد " خطة الفصل بين إسرائيل وفلسطين " منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. رام الله ٢٠٠٣.
١٦- وزارة التخطيط. نحو رؤية تنموية فلسطينية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، ١١- ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٧- وزارة التخطيط. الإطار العام للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، ١١- ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٨ـ وزارة الزراعة. إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا. المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، ١١- ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.

المواقع الإلكترونية

http://www.stopthewall.org

http://www.betselem.org

http://www.arij.org